الدرس الرابع عشر: الاستثناء

تمهيد:

إن أسلوب الاستثناء في أكثر حالاته يشبه أسلوب أهل الحساب في عملية "الطرح"، فالذي يقول: (أنفقتُ من المال مائة إلا عشرةً) إنما يعبّر عما يقوله أهل الحساب: أنفقتُ 100- 10 فهذا التعبير الحسابي يشتمل على ثلاثة أركان مهمة هي: "المطروح منه" (100)، والمطروح (10)، وعلامة الطرح (-).

ولهذه المصطلحات الحسابية الثلاثة ما يقابلها تماماً في الأسلوب الاستثنائي، ولكن بأسماء اصطلاحية أخرى، فالمطروح منه يقابله: "المستثنى منه"، والمطروح يقابله "المستثنى"، وعلامة الطرح يقابلها أداة الاستثناء –وهي "إلا"، أو إحدى أخواتها-، أي: ثلاثة إزاء ثلاثة.

<u>تعريف الاستثناء</u>:

هو الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً في حكم ما قبلها. فليس هذا الإخراج إلا "الطرح"؛ بإسقاط ما بعدها من المعنى الذي قبلها، ومخالفته للمتقدّم عليها فيما تقرّر من أمرٍ مثبَت أو منفي. ففي قولنا: (حضر الأصدقاءُ إلا أحمدَ)، أُخرج (أحمد) بواسطة (إلا) وقد كان داخلا في حكم ما قبلها وهو (حضر).

فالمستثنى منه هو (الأصدقاء)، والمستثنى هو (أحمد)، وأداة الاستثناء هي (إلا).

والاستثناء –كما هو ظاهر في التعريف- له أدوات نحو: إلا، غير، سوى، خلا، عدا، حاشا، وغيرها. وأهم أدوات الاستثناء هي (إلا).

<u>الاستثناء بإلا وأقسامه</u>:

ينقسم الاستثناء بـ(إلا) إلى تام ومفرغ.

<u>أولا: الاستثناء التام</u>:

هو ما ذُكر فيه المستثنى منه، نحو (حضر الرجالُ إلا علياً)، و(أثمرت الأشجارُ إلا شجرةً واحدة). فكلمة (الرجال) مستثنى منه، وكذلك كلمة (الأشجار). وبسبب وجود كل منهما في الكلام سُمّي الاستثناء: "تامّاً". وهو على قسمين: متصل ومنقطع.

1- الاستثناء المتصل:

وهو ما كان المستثنى بعضاً من المستثنى منه، نحو (سافر الرجالُ إلا سعيداً) فـ(سعيد) مستثنى متصل لأنه بعض الرجال. ونحو (فحص الطبيبُ الجسمَ إلا اليد) فـ(اليد) مستثنى متصل لأنها بعض الجسم. وإعرابها: مستثنى بإلا منصوب بالفتحة.

2- الاستثناء المنقطع:

وهو ما لم يكن فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه، نحو (حضر الطلابُ إلا البوابَ)، فـ(البواب) ليس من الطلاب. ونحو قوله تعالى: (*وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ* فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ)، فإبليس ليس من الملائكة بل هو من الجن، فهو إذن استثناء منقطع.

وليس معنى انقطاعه أنه لا صلة له بالمستثنى منه، ولا علاقة تربطهما ارتباطاً معنويا؛ وإنما معناه انقطاع صلة "البعضية" بينهما؛ بألا يكون "المستثنى" جزءً حقيقياً من "المستثنى منه"، ولا فرداً من أفراده. ومع انقطاع هذه الصلة على الوجه السالف لابد أن يكون هناك اتصال معنوي يربط بينهما.

الاستثناء الموجب وغير الموجب:

الاستثناء الموجب هو ما كانت جملته خالية من نفي وشبهه؛ كالنهي والاستفهام الذي يتضمّن معنى النفي، إذ الاستثناء فيها تام موجب.

والاستثناء غير الموجب هو ما كانت جملته مشتملة على نفي أو شبهه، نحو: (ما تأخّر المدعوّون إلى الحفل إلا واحداً)، و(هل تأخّر المدعوّون إلا واحداً). فالاستثناء هنا تام غير موجب.

ثانياً: الاستثناء المفرّغ:

وهو ما لم يُذكر فيه "المستثنى منه" والكلام غير موجب، نحو (ما حضر إلا سالمٌ)، وكقوله تعالى: (مَا هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ). ولا يكون هذا الاستثناء إلا في غير الموجب وهو المسبوق بنفي أو نهي أو استفهام نحو (لا تضربْ إلا المقصّرَ)، ونحو قوله تعالى: (هَلْ هَٰذَا *إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ*).

ويجوز التفريغ في موجب مؤوّل بنفي كقوله تعالى: *﴿فَأَبَىٰ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾*، فمعنى *(أبى): لا يريد. فهذا الاستثناء مفرّغ. وحقيقة التفريغ أن يكون العامل قبل (إلا) مفرّغاً لما بعدها، حيث يقوم على افتراض أن (إلا) غير موجودة.*

<u>أحكام المستثنى الإعرابية:</u>

1- *إذا كان الكلام تاما موجبا (مثبتا) فإنه يجب نصب ما بعد (إلا) على أنه مستثنى بها، سواء كان المستثنى متصلاً نحو (نزل السباحون إلى البحر إلا سباحاً)، أو منقطعاً نحو (تناول خالد الطعام إلا الماءَ). فـ(سباحاً) و(الماء) كلاهما مستثنى بـ(إلا) منصوب بالفتحة.*

2- إذا كان الكلام تاما غيرَ موجب (منفي) فإن ما بعد (إلا) له وجهان من الإعراب:

أحدهما: النصب على الاستثناء.

والآخر: أن يكون بدلاً، نحو (لم تتفتّح الأزهار إلا البنفسجَ –أو- البنفسجُ) فـ(البنفسج) إما مستثنى بـ(إلا) منصوب بالفتحة، أو بدل مرفوع بالضمة. وقولك: (ما قرأتُ الصحفَ إلا واحدةً) فـ(واحدة) إما منصوبة على الاستثناء أو البدلية. وقولك: (ما سلّمتُ على القادمين إلا الأوّلَ –أو- الأوّلِ) فـ(الأول) إما منصوب على الاستثناء أو مجرور على البدلية.

وكذلك يجوز الوجهان إذا كان مسبوقاً بشبه نفي كالنهي أو الاستفهام نحو (لا يقمْ أحدٌ إلا سعيداً، أو سعيدٌ).

وإن كان منقطعاً فالنصب واجب عند الحجازيين راجح عند التميميّين، تقول: (ما حضر الطلابُ إلا البوابَ) بالنصب، فهو منصوب وجوباً في لغة أهل الحجاز. أما في لغة تميم فالنصب راجح ويجوز الاتباع عندهم على البدلية.

<u>الفرق بين النصب على الاستثناء أو الاتباع على البدلية</u>:

إن الاتباع يدل حتما على أن المستثنى بعض من المستثنى منه، بخلاف النصب فإنه من المحتمل أن يكون بعضاً منه أو أن لا يكون، فإنك إذا قلتَ: (ما حضر الطلابُ إلا سعيدٌ) بالرفع كان سعيد من الطلاب حتماً، وإذا قلتَ: (ما حضر الطلابُ إلا سعيداً) احتمل أن يكون سعيد من الطلاب أو أن لا يكون منهم، وذلك بأن يكون موظّفاً أو بوّاباً فيكون منقطعاً. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن العرب إذا أرادوا إلصاق المستثنى بالمستثنى منه أتبعوا، وإن أرادوا التبعيد نصبوا. وعلى هذا تقول: (ما جاءني الطلابُ إلا خالدٌ) إذا جعلت خالداً بعض الطلاب، فإن قلتَ (خالداً) بالنصب أبعدته منهم وإن كان طالباً حقا، وذلك لأن

تقصيره وعدم انتظامه وقلة معرفته جعلك تسلكه في عداد غير الطلبة، وهذا المعنى تجوّزي فنّي.

3- إذا كان الاستثناء مفرغاً فإن ما بعد (إلا) يُعرب بحسب موقعه في الجملة، وتكون (إلا) ملغاة. وقد سُمّي مفرغاً لأنّ ما قبل (إلا) تفرّغ للعمل فيما بعده. نحو (لا يُسدي النصيحةَ إلا المخلصون) و(ما صاحبتُ إلا الأخيارَ) و(لا تسود الشعوبُ إلا بالأخلاق)، ففي هذه الأمثلة نجد المستثنى منه محذوفاً في جميعها، وبالتالي فإن ما بعد (إلا) يعرب بحسب موقعه في الكلام كما لو كانت (إلا) غير موجودة، فهو في المثال الأول مرفوع على أنه فاعل، وفي الثاني منصوب على أنه مفعول به، وفي الثالث مجرور بالباء.

ومثلها (ما حضر إلا خالدٌ) و(ما أكرمتُ إلا خالداً) و(ما مررتُ إلا بخالدٍ).

<u>تقديم المستثنى على المستثنى منه</u>:

إذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه فإما أن يكون الكلام موجباً أو غيرَ موجب. فإن كان موجباً وجب نصب المستثنى نحو (ذهب إلا محمداً الطلابُ).

وإن كان الكلام غيرَ موجب (منفي) فالمختار نصبه كما في قول الكميت:

وما لي إلا آلَ أحمدَ شيعةٌ وما لي إلا مذهبَ الحق مذهبُ.

فنصب المستثنى بـ(إلا) في قوله: (آلَ أحمد) و قوله: (مذهبَ الحق)؛ لأنه متقدّم على المستثنى منه، والكلام منفي، وهذا هو المختار.

وقد رُوي رفعه فتقول: (ما ذهب إلا محمدٌ الطلابُ)، وأعربوا الثاني بدلا من الأول.

<u>حكم تكرار (إلا)</u>:

<u>أولا: بغرض التوكيد</u>:

تأتي (إلا) في بعض الجمل مكرّرة، والغرض من هذا التكرار التوكيد اللفظي المحض، وتقوية (إلا) الاستثنائية الأولى، ولا تفيد استثناء جديدا. ولهذا التكرار صورتان:

1- أن تقع (إلا) مكرّرة بعد واو العطف نحو (أحبّ ركوب السفن إلا الشراعيةَ وإلا الصغيرةَ) فالأصل: إلا الشراعية والصغيرة، ثم كُرّرت (إلا) للتوكيد، فهي زائدة للتوكيد اللفظي.

2- ألاّ تقع (إلا) بعد واو العطف نحو (ما أعجبني أحد إلا المعلم إلا شرحه)، فـ(شرحه) بدل من (المعلم)، فإذا كان (المعلم) منصوبا على الاستثناء فـ(شرحه) بدل منصوب، وإذا كان (المعلم) بدلاً من أحد أي مرفوع، فـ(شرحه) بدل من (المعلم) مرفوع. و(إلا) زائدة للتوكيد.

ثانياً: لغير التوكيد:

إذا تكرّرت (إلا) لغير التوكيد فإنها تؤدي إلى استثناء جديد، ولو حذفناها ما فُهم ذلك، ومن صور هذا التكرار ما يأتي:

1- إذا كان الاستثناء مفرغاً وجب شغل العامل بواحد من المستثنيات ونصب الباقي على الاستثناء نحو (ما جاء إلا محمدٌ إلا بكراً إلا سعيداً)، فـ(محمد) فاعل (جاء)، و(بكراً) و(سعيداً) منصوبان على الاستثناء.

2- إذا كان الاستثناء غير مفرّغ وتقدّمت المستثنيات على المستثنى منه وجب نصب الجميع سواء كان الكلام موجبا أم غيرَ موجب.

3- إذا كان الاستثناء غير مفرّغ وتأخّرت المستثنيات على المستثنى منه فلا يخلو إما أن يكون موجباً أو غيرَ موجب:

أ- فإن كان موجباً وجب نصب الجميع نحو (جاء الجميعُ إلا محمداً إلا بكراً إلا سعيداً).

ب- وإن كان غيرَ موجب وجب نصب الجميع ما عدا واحداً فهو إما بدل أو مستثنى نحو (ما جاء أحدٌ إلا بكرٌ إلا سعيداً إلا خالداً)، فـ(بكر) بدل من أحد، ويجوز نصبه على الاستثناء.

الاستثناء بـ(غير) و(سوى):

إعراب (غير) و(سوى) مثل إعراب الاسم الواقع بعد (إلا)، وأما المستثنى بهما فلا يكون إلا مضافاً إليه نحو (قام القومُ غيرَ محمد) بنصب (غير) على الاستثناء، كما تقول (قام القومُ إلا محمداً) بنصب محمد على الاستثناء. ونحوه الاستثناء بـ(سوى) فتقول: (قام القومُ سوى محمدٍ) بنصب سوى (على) الاستثناء.

وعند الإعراب تقول: (غير) مستثنى منصوب بالفتحة الظاهرة، و(سوى) مستثنى منصوب بالفتحة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

وبالجملة فـ(غير) تقع في جميع مواقع (إلا) في المفرغ وغيره، والموجب وغيره، والمنقطع وغيره، مؤخراً على المستثنى منه ومقدّماً عليه. وبالجملة في جميع محالّه إلا أنه لا يدخل على الجملة كـ(إلا) لتعذّر الإضافة إليها.

الاستثناء بـ(ليس) و(لا يكون):

(ليس) و(لا يكون) من الأفعال الناقصة الرافعة للاسم الناصبة للخبر. وقد يكونان بمعنى (إلا) الاستثنائية فيستثنى بهما ما كان يستثنى بها، والمستثنى بعدهما واجب النصب لأنه خبر لهما نحو (جاء القوم ليس خالداً) و(أقبلت النساء ليس هنداً). والمعنى: جاءوا إلا خالداً، وأقبلن إلا هنداً. واسمهما ضمير مستتر وجوبا يعود على المستثنى منه، والمشهور أنه عائد على البعض المفهوم من القوم، والتقدير في المثال الأول: (ليس بعضُهم خالداً)، وفي الثاني: (لا يكون بعضهنّ هنداً).

وهذا الفعلان إذا استُعملا في الاستثناء كانا بلفظ واحد وهو الإفراد والتذكير، أي: (ليس) و(لا يكون) فلا يؤنّثان ولا يُسندان إلى اسم ظاهر ولا إلى ضمير بارز فتقول: (أقبل النساءُ ليس فاطمةَ، ولا يكون فاطمةَ)، و(أقبل الرجالُ ليس محمداً ولا يكون محمداً). هذا ولا يسبق (يكون) غير (لا) من حروف النفي.

وهما (ليس ولا يكون) لا يطابقان (إلا) في الاستعمال وفي المعنى. أما من حيث الاستعمال فإنه لا يصح في المستثنى بهما الاتباع، فلا تقول في (ما حضر الطلابُ إلا سعيدٌ): (ما حضر الطلابُ ليس سعيدٌ) بالاتباع، ولا في (ما مررتُ بالطلاب إلا سعيدٍ): (ما مررتُ بالطلابِ ليس سعيدٍ أو لا يكون سعيدٍ).

ولا يُستعملان في الاستثناء المفرغ فلا تقول: (ما حضر ليس محمدٌ) كما تقول: (ما حضر إلا محمدٌ). وتقول: (ما مررتُ إلا بخالدٍ) ولا تقول: (ما مررتُ ليس بخالدٍ).

أما من حيث المعنى فإنهما لا يطابقان (إلا) أيضا، وذلك أنهما في الأصل للنفي، تقول: (ليس الإيمان بالتمني)، وتقول: (لا يكون البغلُ مهراً)، ثمّ تضمّنا معنى الاستثناء وهما يحملان هذا المعنى معهما.

والاستثناء بـ(ليس) و(لا يكون) ردّ على كلام سابق حقيقةً أو تجوّزاً، ونفي لما تصوّره المخاطب. ففي قولك: (حضر الطلابُ ليس سعيداً –أو- لا يكون سعيداً) كأنّ المخاطب تصوّر أن سعيداً هو الذي حضر فنفيتَ عنه ذلك. فهما للنفي وقد تضمّنا معنى الاستثناء.

الاستثناء بـ(خلا) و(عدا) و(حاشا):

1- (خلا) و(عدا):

يجوز في المستثنى بهما وجهان:

الأول: الجر على أنهما حرفا جر نحو (قطفتُ الأزهار خلا الوردِ)، فـ(خلا) حرف جر و(الورد) اسم مجرور. ونحو (جاء الطلابُ عدا طالبٍ) فـ(عد) حرف جر و(طالبٍ) اسم مجرور.

الثاني: النصب على أنهما فعلان ماضيان جامدان، وفاعلهما ضمير مستتر وجوبا عائد على البعض المفهوم من أزهار في المثال الأول، والطلاب في المثال الثاني. والتقدير: (خلا بعضُ الأزهار الورد) و(خلا بعض الطلاب طالباً). والاسم الذي بعدهما مفعول به. وهذا الاسم المنصوب هو المستثنى في المعنى.

وتدخل عليهما (ما) المصدرية فيتعيّن كونهما فعلين ونصب ما بعدهما فتقول: (قطفتُ الأزهار ما عدا الوردَ) و(قرأتُ الكتابَ ما عدا صفحةً).

2- (حاشا):

وكل ما قيل عن (خلا) و(عدا) يقال مثلها في (حاشا)، فهو مثلهما في المعنى والعمل، غير أن (حاشا) لا تسبقها (ما) فتقول: (أهان الأستاذ التلاميذ حاشا زيدٍ). والمشهور فيها (حاشا) أنها لا تكون إلا حرفَ جر. وذهب ابن مالك وغيره إلى أنها مثل (خلا) فتستعمل فعلاً فتنصب ما بعدها، وحرفاً فتجرّ ما بعدها فتقول: (قام القوم حاشا زيداً، وحاشا زيدٍ).

ومعنى ما سبق أنه يُستثنى بـ(خلا) و(عدا) و(حاشا) فيُنصب الاسم بعدها مفعولاً به على أنها أفعال، أو يُجرّ على أنها أحرف جرّ، فإن سبقت (ما) خلا وعدا وجب النصب.

تطبيق:

1- بيّن نوع الاستثناء فيما يلي:

قال تعالى: (لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا).

قال تعالى: (وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ).

قال تعالى: (فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ).

قد يهون العمرُ إلا ساعةً وتهون الأرض إلا موضعًا.

لا يكتمُ السرَّ إلا كلُّ ذي شرف والسر عند كرام الناس مكتوم.

كلّ المصائب قد تمرّ على الفتى وتَهون، غيرَ شماتة الحسّاد.

2- أعرب البيت التالي:

وما لي إلاّ آلَ أحمدَ شيعةٌ ومالي إلاّ مذهبَ الحقِّ مذهبُ.